

أهمية الإعراب والسياق في تحديد المعنى وتوضيحه

د. الحسين مصطفى عبد الرحيم أبو عجيبة⁽¹⁾

ملخص البحث:

من المعلوم أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، اتخذها المجتمع وسيلة للإفصاح والإبانة والفهم والتعبير في المعاملات اليومية، وأيضاً ليُدخِر في كلماتها عاداته ونشاطه الأدبي والفكري، وغير ذلك، فاللغة سجلّ يحفظ حضارات الأمم. فكان هذا ممّا حفّزني إلى البحث في مسألة أهمية الإعراب والسياق في تحديد المعنى وتوضيحه، وبالتحديد الإجابة عما يلي: ما علاقة الإعراب بالمعنى؟ وهل يكفي الإعراب وحده للوصول إلى المعاني؟ أو أن للجوانب التداولية للغة كالسياق دوراً أيضاً في تحديد المعنى وتوضيحه؟ وهل تفتنّ علماؤنا الأوائل إلى هذا الدور؟ وقد خلص البحث إلى نتائج لعلّ من أهمها ما يلي:

1. للإعراب قيمة حيوية في تحديد المعنى وتوضيحه، وتفسير القرآن من غير معرفة بالإعراب هو افتراء وكلام الله منه براء، فإعراب النصوص مدخلٌ في بالغ الأهمية، وأساسٌ متينٌ لفهم المعاني الفهم السليم الصحيح.
2. مثلما أدرك الأوائل حكم الإعراب على المعنى، أدركوا أيضاً حكم المعنى على الإعراب، فألزموا المتكلم اتباع القواعد النحوية، وعدّوا ذلك تعويضاً عن السليقة العربية السليمة، لكنهم في الوقت ذاته لم يسلّموا للقواعد النحوية إذا أدّت إلى معنى غير سليم أو غير مناسب.
3. لسياق الحال دور بارز في الدرس اللغوي، ويعد ظاهرة هامة للاعتماد عليه والاستعانة به في توضيح المعاني.
4. انقسم الباحثون المحدثون حول إدراك علمائنا الأوائل لنظرية السياق، فمنهم من لم يُشر إلى ذلك، ومنهم من يرى أنهم أدركوه ولكن بشكل يختلف عن إدراك التداوليين المحدثين، ومنهم من ذهب إلى أنهم أدركوه بمثل إدراك التداوليين المحدثين له.
5. وجود كثير من الدلائل والشواهد التي تؤكد أنّ علماءنا الأوائل أدركوا السياق بمثل إدراك التداوليين المحدثين له.
6. تسمية هذه الظاهرة بالمقام، أو بسياق الحال، أو بمقتضى الحال، أو بالنّصبة، أو بغير ذلك من المسميات، لا تعني أنّ هناك اختلافاً في الجوهر، فكلها تعني البحث في الظروف المحيطة بالنصوص ودور تلك الظروف في تحديد المعاني وتوضيحها.

(1) - جامعة مصراتة - كلية التربية - قسم اللغة العربية hbujela@gmail.com

أهمية الإعراب والسياق في تحديد المعنى وتوضيحه

مقدمة:

من المعلوم أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، اتّخذها المجتمع وسيلة للإفصاح والإبانة والفهم والتعبير، ليُدخّر في كلماتها عاداته ونشاطه الأدبي والفكري، وآثار الحياة العامة وغير ذلك²، فاللغة: "أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"³، والإعراب: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"⁴، فالغرض من الإعراب هو إبانة المعنى وتوضيحه. كذلك فإنّ السياق "يسهم في ترجيح أدوات بعينها، واختيار آليات مناسبة لعملية الإفهام والفهم بين"⁵ الملقّي والمتلقّي. فالكلمة بعد تكوين الجملة المفيدة، تُؤكّد ولادة جديدة لمعنى جديد، يُحدّده السياق، إذ "هو الذي يُحدث تناسق الدلالة، ويبرز فيه معنى على وجه يقتضيه العقل ويرتضيه.

وربط الألفاظ في سياق يكون وليد الفكر لا محالة، والفكر لا يضع لفظة إزاء أخرى؛ لأنه يرى في اللفظة نفسها ميزة فارقة، وإنما يحكم بوضعها؛ لأن لها معنى ودلالة بحسب السياق نفسه"⁶.

إنّ الاعتماد على ظاهريّ الإعراب وقرينة السياق بلغتا في العربية مبلّغاً عظيماً، وحظيتا من العناية والاهتمام ما يجعلهما ركيزة ومُعتمداً قوياً تعتمد عليه اللغة العربية في توضيح المعاني، وبناء الأحكام، وخاصة تلك الأحكام التي تتعلق بالشرعية ومقاصدها، وهو موضوع بحثي هذا، وقد قسمته إلى مقدمة هي هذه، ومبحثين: خصّصت الأول منهما للإعراب والمعنى، وجعلت الثاني للسياق والمعنى. ثم ذيلت البحث بخاتمة لخصت فيها أهم نتائج هذه الدراسة.

الهدف من البحث:

يهدف البحث الحالي إلى إثبات أنّ للإعراب والسياق دوراً هاماً في تحديد المعاني وتوضيحها. وقد حرصت في هذه الدراسة على البحث عن الإجابة عما يلي:

ما علاقة الإعراب بالمعنى؟ وهل يكفي الإعراب وحده للوصول إلى المعاني؟ أو أن للجوانب التداولية للغة كالسياق دوراً أيضاً في تحديد المعنى وتوضيحه؟ وهل تفتنّ علماءنا الأوائل إلى دور الإعراب والسياق في توضيح المعنى وتحديدته؟.

² ينظر: عطار (أحمد عبد الغفور)؛ الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ط 4، مكة المكرمة، 1990م، ص 19، 20.

³ ابن جني (أبو الفتح عثمان)؛ الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط 2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م، 1 / 33.

⁴ المصدر السابق 1 / 35.

⁵ الشهري (عبد الهادي بن ظافر)؛ استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا، 2004م، المقدمة vi.

⁶ د. عباس (إحسان)؛ تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، ط 3، دار الثقافة، بيروت - لبنان،

1981م، ص 420.

المبحث الأول: الإعراب والمعنى:

حافظت العربية على ظاهرة الإعراب، واهتمت بها كثيرا في تحديد المعنى وبيانه، وهذا "يعد مظهرًا إيجابيًا، ما دامت ظاهرة الإعراب موظفة توظيفًا تركيبياً ودلالياً في هذه اللغة، فإذا علمنا ما لظاهرة الإعراب من مزايا نفسية تعطي المتكلم - مع أمن اللبس - أن يقدم المفعول على الفاعل، أو على الفاعل والفعل معاً، وفقاً لأهمية كل، أدركنا القيمة الحيوية للظاهرة الإعرابية"⁷ فاللغة العربية بهذا "الإعراب تحقق تميّزاً أكبر بإعطاء المستعمل اللغوي حرية أكبر ومرونة أوسع في التعبير عما يريد"⁸. كما أن وجود ظاهرة الإعراب في العربية جعلت الكثير من البحوث العرب وغير العرب يعدّون العربية من أقدم اللغات. كذلك فإنّ ظاهرة الإعراب من أظهر وأقوى ميزات العربية وخصائصها، "بل من أشد هذه الخصائص وضوحاً"⁹ يقول ابن فارس: "باب ذكر ما اختصت به العرب: من العلوم الجليلة التي خصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوع، ولا تَعَجُّب من استفهام، ولا صَدْر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"¹⁰ والإعراب من أقوى عناصر العربية "وأبرز خصائصها، بل سر جمالها، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلزل، المعوّضة عن السليقة"¹¹.

هل المعنى تابع للإعراب أو العكس؟

أقول: هي مسألة قديمة جديدة يتطرحها الباحثون، ولا تزال تتجدد مع الأيام في كل بحث بين قبول ورد قديماً وحديثاً، وهي بالتحديد مسألة خلافية بين الحداثيين وأنصار مذهب الأوائل، إذ يهتم الحداثيون باللغة الفنية ولو كانت على حساب اللغة المعيارية، حيث التأثير هو الغاية من اللغة الفنية، وعلى العكس من ذلك أنصار مذهب الأوائل، الذين يهتمون باللغة المعيارية، ولو كانت على حساب اللغة الفنية، حيث التوصيل هو الغاية من اللغة المعيارية. على أنّ ذلك لا يعني بالضرورة خلوّ اللغة الفنية من التوصيل، ولا خلوّ اللغة المعيارية من التأثير¹².

⁷ د. عمارة (إسماعيل أحمد)؛ خصائص العربية في الأفعال والأسماء - دراسة لغوية مقارنة مزيدة ومعدّلة، ط 2، دار حنين للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة، عمان - الأردن، 1992م، ص 21.

⁸ د. عمارة؛ خصائص العربية في الأفعال والأسماء، ص 21.

⁹ د. الصالح (صبحي)؛ دراسات في فقه اللغة، ط 7، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 1978 م، ص 117.

¹⁰ ابن فارس (أبي الحسين أحمد)؛ الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج؛ ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1997م، ص 43.

¹¹ د. الصالح (صبحي)؛ دراسات في فقه اللغة، ص 118.

¹² الشيموي (عبدالسلام مخزوم)؛ مجلة الأسمرية، الجامعة الأسمرية، العدد الأول، ط 2003م، موضوع ثنائية اللغة والكلام البحث عن الجذور، ص 306.

أجاز الحداثيون خرق النظام الصرفي والنحوي للشعراء ولو من غير ضرورة، يقول القاضي الجرجاني: "والشعر لا يُجَبَّبُ إلى النفوس بالنظر والمحاكاة، ولا يُحَلَّى في الصدور بالجدال والمقايسة، وإنما يَعْطِفُهَا عليه القبول والطلاوة، ويقربه منها الرونق والحلاوة، وقد يكون الشيء مُتَقَنَّاً مُحَكَّمًا، ولا يكون حلوا مقبولاً"¹³.

ومن أمثلة خرق النظام الصرفي: تجويزهم جمع كلمة (بوق) على (بوقات)، فخالفوا بذلك القاعدة الصرفية التي تنصّ على: أنّ باب (فُعَل) يُجْمَع على (أفعال) كقُفَل وأقفال، وقد يخرج عن وزن فُعَل إلى أوزان أخرى ليس منها وزن (فُعَلات)، لكنّ المتنبّي خالف هذا النظام الصرفي فجمع (بوق) على (بوقات) عندما قال:

إذا كان بعضُ الناس سيقًا لدَوْلَةٍ ففي الناس بوقاتٌ لها وطُوبول

وأباح القاضي الجرجاني هذا الخرق فقال: "من جمع اسما لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على الأصل لم يسغ الردّ عليه، ولم يُجَزَّ أن يُنسب إلى الخطأ لأجله"¹⁴.

ومثلما خرق المتنبّي النظام الصرفي كذلك خرق أيضا النظام النحوي عندما قال:

وإني لِمِنْ قَوْمٍ كَأَنَّ نُفُوسَنَا بِهَا أَنْفٌ أَنْ تَسْكُنَ اللَّحْمَ وَالْعَظْمَا

فعلق الجرجاني على هذا الخرق بقوله: "موقع اللفظتين من الوزن واحد، ولو قال: نفوسهم لأزال الشبهة، ودفع القالة، وأسقط عنه الشَّعَبَ، وعناء التَّعَبِ"¹⁵. على أنّ القاضي الجرجاني مع ما يظهره من ميول إلى الحدائثة، نجد أنه ينتقد الغلو والانتساع في مخالفة القواعد، يقول: "فليس بمحظور على الشاعر الاقتداء بهم في أمثال ذلك إذا احتاج إليه، فأما المحدثون، فقد اتَّسَعوا فيه حتى جاوزوا الحدَّ لما احتاجوا إلى الإفهام"¹⁶، يقول المختار كريمة في هذا المعنى: "إنَّ جرأة المتكلم قد تلحق النظام نفسه فيخرقه. ولكن، نظرًا لسلطة المقولات النحوية المجسّدة لنظام اللغة، ونظرًا لكونها الوسيلة لانسجام الجماعة اللغوية، فإنَّ خرقها يعدّ من نادر ما تتجلى فيه حرية المتكلم العارف بها"¹⁷.

ولعلّ أول مَنْ أنكر دور الإعراب في الدلالة على المعنى هو تلميذ سيوييه محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة 206هـ، عندما قال: "لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنَّ نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني"¹⁸، ثمّ ذكر أمثلة لذلك فقال: "فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنَّ زيدًا أخوك. ولعل زيدًا أخوك. وكأنَّ زيدًا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف

¹³ القاضي الجرجاني (علي بن عبدالعزيز)؛ الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، [د ت] ص 100.

¹⁴ القاضي الجرجاني؛ الوساطة بين المتنبّي وخصومه، ص 444.

¹⁵ القاضي الجرجاني؛ الوساطة بين المتنبّي وخصومه، ص 449.

¹⁶ المصدر السابق، ص 462.

¹⁷ أ. د. كريمة (المختار)؛ الأسلوب والإحصاء، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2006م، ص 45.

¹⁸ أ. د. عدنان محمد سلمان، مجلة الأهدية، العدد 9، موضوع اللغة والمناسبات العقلية، ص 175.

إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً، وما زيد قائماً، اختلف إعرابه واتفق معناه¹⁹، ثم علّق على ذلك بقوله: "فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله"²⁰، إلى آخر ما ذكره قطرب في هذا الموضوع.

وقد انتقد أنصار مذهب الأوائل قطرب فيما ذهب إليه، نذكر منهم على سبيل المثال: الزجاجي الذي قال: "في هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم"²¹. والزخشي الذي قال: "فهم في ذلك على المثل السائر: الشعير يؤكل ويذم"²²، وتحدّى الزخشي كل من ينتقد الإعراب أو يُقلّل من أهميته بأن يتخلّى عن قواعد النحو والإعراب إن استطاع، فقال: "يدعون الاستغناء عنها. وإنهم ليسوا في شقّ منها. فإن صحّ ذلك فما بالهم لا يُطلقون اللغة رأساً والإعراب، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب؟ فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما، وينفضوا من أصول الفقه غبارهما"²⁴ ثم يُدكّر الزخشي بمحاسن الإعراب وآثاره في حفظ اللغة وأنه مفتاح العلوم، وأنّ تفسير القرآن من غير معرفة بالإعراب هو افتراء وهراء وكلام الله منه براء، ويُشبّه الذين يقولون غير ذلك بالسادّين لطرق الخير²⁵.

أقول: إنّ الإعراب كالصلصال في يد المتكلم، يستطيع أن يُشكّل به صوراً كثيرة متنوعة متغيرة بحسب الحاجة ومقتضى الحال والمقام من غير تعب أو خسارة، وإعراب النصوص مدخلٌ بالغ الأهمية، وأساسٌ متينٌ لفهم المعاني الفهم السليم الصحيح، فمن ذا الذي يستطيع أن يُميّز الفاعل من المفعول من غير إعراب في مثل قول القائل: أكرم خالد محمد وهو يقصد أنّ محمداً هو المكرّم؟ ومن ذا الذي يستطيع قراءة القرآن قراءة صحيحة إذا كان بغير تشكيل (إعراب)؟

"من هنا نشأت ظاهرة التغيير لآخر الكلمة لدى وضعها في الجملة من النص العربي. ولأهمية هذه الظاهرة في حياة اللغة العربية، ولكونها من أجلي الظواهر التي جعلت العربية تتسم بالرقى والمواكبة الحضارية نجد كثيراً من المعنيين بالكتابة عنها - قديماً وحديثاً - قد أولوها اهتمامهم، وتحديثاً عنها بتفصيل ووضوح وبيان"²⁶. فاللغة العربية تعتمد كثيراً على علامات الإعراب في توضيح المعاني المقصودة، لأنها علامات قرائية لبيان المعنى، وبها "ينجلي الإشكال، وتظهر

¹⁹المصدر السابق.

²⁰المصدر السابق. وينظر: أبو القاسم الزجاجي؛ الإيضاح في علل النحو، تح. د. مازن المبارك، ط 6، دار النفائس، 1996 م. ص 71، 72.

²¹الزجاجي؛ الإيضاح في علل النحو، ص 71.

²²ينظر الزخشي، محمود بن عمر (1977م). المستقصى في أمثال العرب: (ط 2)، بيروت: دار الكتب العلمية. 1 / 327.

²³الزخشي؛ المفصل في صناعة الإعراب، قدم له وبوّبه: د. علب بو ملحم، ط 1، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان 1993م، ص 18.

²⁴المصدر السابق.

²⁵ينظر: الزخشي؛ المفصل في صناعة الإعراب، ص 18، 19.

²⁶د. السعدي (عبدالقادر عبدالرحمن)؛ مجلة الأهمية، العدد 6، 2000 م، موضوع القيمة المعنوية لتغيير الحركة في آخر الكلمة، ص 254، 255.

الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصحُّ معرفة حقيقة المراد²⁷، وكما قال الكافيحي: "فإنَّ الاحتياج إلى الإعراب، إنما هو لأجل ضرورة تمييز المعاني. فمعلومٌ أنَّ التمييز إنما يكون بالحركات"²⁸.

والإعراب - بعد ذلك - ميزة من الميزات الهامة التي تميزت بها هذه اللغة، وسببٌ من أسرار جمالها وكمالها، ومظهرٌ من مظاهر الإيجاز الرائع الذي تمتاز به العربية، ودليل على مرونتها، و"على حيويتها وصلاحتها للاستمرار مع الحياة"²⁹، فإذا نحن تجاهلنا ذلك كله، فإنَّنا بذلك نكون قد هدمنا بأيدينا الصرح العظيم لهذه اللغة.

وليس معنى ذلك أنَّ الإعراب دكتاتور اللغة، أو أنه المتسلِّط بسبب وبدون سبب، فإذا اتضح المعنى بدون إعراب فلا حاجة إليه، فقد جَوَّز بعض النحاة مخالفة القواعد عند أمن اللبس، ومنهم ابن الطراوة، أشار إلى ذلك أبو حيان عندما ذكر أنَّ ابن الطراوة كان "يرى أنه إذا فُهِم المعنى، فارفع ما شئت وانصب ما شئت، وإنما يُحافظ على رفع الفاعل، ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً"³⁰؛ فوظيفة القواعد النحوية ومهمتها الأساسية: هي حفظ المعنى ووضوحه، فمتى كانت المعاني واضحة لوجود قرائن تمنع من وقوع اللبس فيها، يُترك للمتكلم حرية التشكيل، وحرية التقديم والتأخير، وغير ذلك، ومن أمثلة ذلك: جواز نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس في مثال النحويين المشهور: حَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكذلك جواز التقديم والتأخير في مثل: أكرم محمدٌ خالدًا، وأكرم خالدًا محمدًا. أمَّا في مثل قول القائل: أكرم موسى عيسى، فهنا تتدخل القواعد النحوية بقوة، وتفرض الالتزام بالترتيب الطبيعي لكل من الفاعل والمفعول، فيكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً؛ وذلك حتى لا يقع اللبس في المعنى بين المتكلم والسامع، إذ بوقوع اللبس واختلاط المعاني تضيع وظيفة اللغة حيث كانت اللغة وسيلة تفاهم³¹، وبذلك فمخالفة القواعد النحوية قد تجعل الكلام مجموعة من الطلاسم والألغاز، لا يستطيع الوقوف على مدلولها إلا صاحب الكلام نفسه. فاللغة العربية "تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفریط فيها؛ لأنَّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم. وقد خلقت اللغات أساسًا للإفهام والفهم وإنَّ أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية"³²، ولقد تنبَّه الأوائل إلى العلاقة التي بين المعنى والإعراب، وتنبَّهوا إلى أنَّ "علامات الإعراب إنما وُضِعَت للإبانة عن الوظيفة النحوية التي تؤدِّيها الكلمة في التركيب، وانطلاقًا من هذه العلاقة سمَّوا تلك العلامات: علامات

²⁷ القيسي القيرواني (أبو محمد مكي بن أبي طالب)؛ مُشكِّل إعراب القرآن، ت 437 هـ، حققه وعلَّق عليه ياسين محمد السَّوَّاس، ط 3، دار اليمامة، دمشق بيروت، 2002 م، ص 27 / 28.

²⁸ الكافيحي (محيي الدين)؛ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح: د. فخر الدين قباوة، ط 3، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1993 م، ص 46.

²⁹ السعدي (عبد القادر عبد الرحمن)؛ مجلة الأحمديّة، العدد 6، 2000 م، موضوع القيمة المعنوية لتغيير الحركة في آخر الكلمة، ص 254، 255.

³⁰ ابن أبي الربيع؛ البسيط، نقلًا عن: د. عبدالفتاح محمد حبيب؛ كتاب النحو العربي بين الصناعة والمعنى، ط 1، 1999 م، ص 26.

³¹ ينظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان)؛ الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط 2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 م، ص 35، 36، وينظر: الزجاجي؛ الإيضاح في علل النحو، ص 69، 70. وأيضًا: د. هلال (محمد محمود)؛ مجلة كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، منشورات جامعة قاريونس، العدد الثاني، 1975 م، موضوع التقعيد النحوي بين اللفظ والمعنى، ص 89.

³² د. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء - المغرب، [د ت]، ص 233.

الإعراب، وسموا هذه الظاهرة إعراباً³³؛ لأنهم أيقنوا أن الإعراب هو الإبانة، وأن علامات الإعراب قد جيء بها لغرض التفريق بين المعاني النحوية التي تعترى الكلمة في ثنايا التركيب³⁴، قال الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"³⁵، وتمييز العربية بأنها تمنح المتكلم بها الحرية في ترتيب أجزاء الكلام ما لم تؤدّ هذه الحرية إلى فوضى واضطراب في المعاني، فإذا وقع الاضطراب في المعنى، فالعربية تلزم المتكلم والمستمع التقيّد بقواعد الإعراب، والتي منها الرتب المحفوظة، أي: ترتيب أجزاء الكلام أثناء تكوين الجملة، بحيث يكون كل منها في مكانه الطبيعي داخل التركيب، وفق ما قرره القواعد النحوية³⁶.

ومثلما أدرك الأوائل حكم الإعراب على المعنى، أدركوا أيضاً حكم المعنى على الإعراب، فلم يسلموا للقواعد النحوية إذا أدت إلى معنى غير سليم أو غير مناسب، فهذا ابن جني مثلاً، يذكر هذا المعنى عندما أشار إلى تبعية الإعراب للمعنى بقوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"³⁷، وأشار إلى تبعية المعنى للإعراب عندما قال: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر: الفاعل من المفعول. ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهم من صاحبه"³⁸. كذلك ابن هشام أشار إلى تبعية الإعراب للمعنى عندما قال: "وها أنا مؤردٌ بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"³⁹، وأشار إلى تبعية المعنى للإعراب عندما قال: "أن يراعي المعرب معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة"⁴⁰. ونلاحظ تبعية المعنى للإعراب واضحة جلية في مثل قوله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾⁴¹، فإن وضوح المعنى هنا يتوقف على إعراب كلمة ﴿الراسخون﴾ وهي تحتل وجهين إعرابين: إعرابها مبتدأ، أو معطوفة على لفظ الجلالة، فعلى الابتداء يكون المعنى: أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه، وعلى العطف يكون المعنى أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه⁴².

³³أ.د. عدنان محمد سلمان، مجلة الأحمدية، العدد 9، موضوع اللغة والمناسبات العقلية، ص 178 .

³⁴ينظر: الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)؛ أسرار العربية، تح محمد البيطار، مطبعة الترقى بدمشق، 1957م، ص 18 وما بعدها.

³⁵الزجاجي؛ الإيضاح في علل النحو، ص 69.

³⁶ينظر: د. عون (على أبو القاسم)؛ بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ط 1، دار المدار الإسلامي، طرابلس - ليبيا، 2006م، 1 / 28، 29.

³⁷ابن جني؛ الخصائص، 1 / 35.

³⁸المصدر السابق.

³⁹ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله)؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، [د ت]، 2 / 529، 530

⁴⁰المصدر السابق، 2 / 539.

⁴¹آية 7 آل عمران.

⁴²ينظر: الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)؛ معاني القرآن، ط 2، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1980م، 1 / 191، والأوسى (محمود)؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ضبطه وصحّحه: علي عبد الباري عطية، [د ت] 2 / 81 وما بعدها.

وتظهر تبعية الإعراب للمعنى واضحة جلية في مثل قوله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾⁴³ فإنَّ المعنى العام يمنع عطف ﴿الملائكة وأولو العلم﴾ على لفظ الجلالة، قال السمين الحلبي: "أشكَل عَطْفُ الملائكة وأولي العلم على الجلالة الكريمة، فخرَّج ذلك على عدم العطف"⁴⁴. وفيما يلي مزيد أمثلة على وجوب تبعية المعنى للإعراب والعكس:

أولاً: أمثلة لتبعية المعنى للإعراب:

من ذلك مثلاً: مسألة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا استوى كلُّ منهما في التعريف أو التَّنكير، ولا مبيِّن للمبتدأ من الخبر، ففي مثل هذه الحال يجب على المتكلم أن يلتزم بتقديم المتقدم في الرتبة وهو المبتدأ، وتأخير المتأخر في الرتبة وهو الخبر، مثل: محمدٌ أخوك، فكل من (محمد) و(أخوك) يصلح أن يكون مبتدأ، ويصلح أن يكون خبراً، فلو قدَّم المتكلم الخبر في مثل هذا، فقد يصبح المتقدم خبراً عند المتكلم ومبتدأ عند المخاطب وبذلك يحدث اللبس؛ لعدم وجود قرينة لغوية داخلية ولا مقامية خارجية، تميِّز أحدهما من الآخر⁴⁵. ، فإنَّ وُجِدَ دليل يدل على أنَّ المتقدم هو الخبر جاز تقديمه، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، ففي هذا المثال توجد قرينة تدلُّ على المبتدأ وتبيِّنُه؛ ذلك أنَّ المراد هو تشبيه التلميذ بأستاذه وليس العكس.

ومما نحن فيه أيضاً، قاعدة وجوب تقديم الفاعل على المفعول به، كقولنا: ما ركب محمدٌ إلاَّ السيَّارة، فلو أننا عكسنا التركيب هنا ولم نلتزم بالترتيب الطبيعي لكل من الفاعل والمفعول به لنتج عن ذلك تغيُّر المعنى بأكمله.

وكذلك قولنا: حدَّث موسى عيسى، حيث نلاحظ هنا أنه لا مبيِّن يُبيِّن لنا الفاعل من المفعول به، ولذلك فإنَّ تحديد المعنى هنا يُستفاد من الترتيب، أي: بأنَّ نجعل الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً به. أمَّا إذا وجدنا قرينة تُبيِّن الفاعل من المفعول به فحينئذ يجوز التقديم والتأخير، وذلك مثل: أكلت ليلي الكمشري، أو أكرمت عيسى ليلي. وهكذا... ومن هذه الرتب النحوية التي يجب أن يلتزم بها المتكلم ولا يجوز له مخالفتها:

الصلة فلا يجوز تقديمها على الموصول، والمضاف إليه فلا يجوز تقديمه على المضاف، وما يلي حروف المعاني كحروف الجر مثلاً، فلا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها، وكذلك حروف الاستثناء وأيضاً حروف نصب الأفعال وحروف جزمها، وكذلك الحروف الناسخة، والمضمر فلا يتقدم على الظاهر إلا إذا كان الظاهر قد تقدَّم في المعنى مثل: حدَّث

⁴³ الآية 18 آل عمران.

⁴⁴ السمين الحلبي (شهاب الدين أبو العباس بن يوسف)؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبد الحميد النوي، قدم له وقَّظه: د. أحمد محمد صيرة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1994م، 2 / 40.

⁴⁵ ينظر: ابن عقيل الهمداني (بهاء الدين عبد الله)؛ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، [د ت]، 1 / 231 - 233.

صديقَه محمدًا. ومنها أيضًا: التوابع، كالصفة والبدل والعطف، فلا يجوز تقديمها، كما لا يجوز أيضًا تقديم معمولاتها على متبوعاتها⁴⁶، .. الخ.

ثانيًا: أمثلة لتبعية الإعراب للمعنى:

من ذلك مثلاً قول سيبويه - بعد أن ناقش اختلاف المعنى في كلمة اليوم مرفوعة ومنصوبة-: "ويدلك على أنه لا يكون أن يُجعل العملُ فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات، أنك لا تقول: لقيته الدهرَ والأبدَ، وأنت تريد يوماً منه. ولا لقيته الليل، وأنت تريد لقاءه في ساعةٍ دون الساعات، وكذلك النهارُ، إلا أن تريد سير عليه الدهرَ أجمع والليلَ كلَّه على التكتير"⁴⁷ ففي قوله (يدلك): إيجاء باهتمامه بأثر السياق والمعنى على الإعراب. وقوله: "وإنما أضمرُوا ما كان يقع مُظهرًا استخفافاً، ولأنَّ المخاطبَ يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطبُ ما تعني، أنه لا بأسَ عليك، ولا ضرَّ عليك"⁴⁸. وقوله -بعد أن شرح معنى (لبيك وسعديك)-: "وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لِنُوضِحَ به وجهَ نصبيهما"⁴⁹. بل إنَّ مخالفة القواعد تكون مطلوبة أحياناً لتحسين المعنى وتجميله وتزيينه، فتؤدي إلى حسن المعاني وروعيتها، وهو استعمال مطلوب. ذلك أن مخالفة الترتيب الطبيعي، وتأخير ما حقه التقديم، والعكس، لا تُسبب اضطراب المعاني في كل الأحوال، فأحياناً يكون ذلك التقديم والتأخير لغاية بلاغية، فيحدث تقديم ما حقه التأخير، ويكون هذا التغيير دالاً على تلك الغاية ومعبراً عنها، فيأتي بفوائد عديدة ومحاسن كثيرة، "فإنه متى ظهر معنى أجزاء الكلام من غير توقف على قرينة الرتبة، أمكن التصرف فيها بالنقل من موقع إلى آخر، لإحداث ترتيب معنوي أرادته النفس"⁵⁰.

وإذا كان سيبويه أوّل من طرّق باب التقديم والتأخير، فإنَّ عبد القاهر الجرجاني هو أوّل من عمّق البحث في أغراضه وغاياته، وقد عقد فصلاً في كتابه دلائل الإعجاز بعنوان: التقديم والتأخير⁵¹.

المبحث الثاني: السياق والمعنى:

عرّف بعض الباحثين سياق الحال بأنه: "مجموع الظروف التي تحيط بالكلام، أي: أن تحديد المعنى المقصود لا يتم إلا بمعرفة هذه الظروف"⁵²، مما يدل على أهمية السياق في توضيح المعاني. والسياق ظاهرة موجودة في كثير من

⁴⁶ ينظر: ابن جني؛ الخصائص، 2، 390. 382، و. د. عون (علي)؛ بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، 1 / 28 - 34.

⁴⁷ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)؛ الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، 1 / 216، 217.

⁴⁸ المصدر السابق 1 / 224.

⁴⁹ المصدر السابق، 1 / 253.

⁵⁰ د. عون (أبو القاسم)؛ بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، 1 / 28.

⁵¹ ينظر: الجرجاني (عبد القاهر)؛ دلائل الإعجاز، حققه وقدم له: د. محمد رضوان الدّاية، ود. فايز الدّاية، ط 2، مكتبة سعد الدين، دمشق، 1987م، ص 135. وينظر: د. عون (أبو القاسم)؛ بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، 1 / 20.

اللغات، لكنها قد بلغت في العربية مبلغاً عظيماً، وأصبحت مُعتمداً قوياً تعتمد عليه اللغة العربية في توضيح المعاني، وبناء الأحكام، وركناً هاماً جداً من أركان الدرس اللغوي. ومن المعلوم أنّ اللغات تشترك في أنه لا علاقة للسياق فيها بحالة الكلمة قبل التركيب، أي: الكلمة المفردة، فالكلمة في هذه الحالة تحمل صفة العموم، ولا علاقة للسياق هنا في تحديد معناها. أمّا حالة الكلمة بعد التركيب، أي: بعد ضم عدد من الكلمات وتكوين الجملة المفيدة، فإنّ الكلمة في هذه الحالة لا تحتفظ بتمام معناها القديم، بل تُولّد ولادة جديدة لمعنى جديد، يُحدّده السياق⁵³. فكلّ كلمة بعد أن أُخِذت من مادتها الأصلية، ثمّ استعملت في مواطن من الكلام، وتعدّد ذلك الاستعمال خلال العصور، واختلفت المناسبات والبيئات، فبعد ذلك قد يصبح للكلمة أكثر من معنى، وتجمّع لها أكثر من دلالة. وهذه المعاني المكتسبة من السياق، يبقى لها اتصال بالمعنى الأصلي اتصالاً قوياً أو ضعيفاً، قريباً أو بعيداً، فمثلاً كلمة الصحة تُستعمل في عدّة مواطن مختلفة، وهي مع احتفاظها بالمعنى الأصلي اتصالاً قوياً أو ضعيفاً، قريباً أو بعيداً، فمثلاً كلمة الصحة تُستعمل في عدّة الطب، وأهل النحو، وهكذا⁵⁴، وكذلك كلمة (رجل) فإذا كانت مفردة فهي تدل على العموم؛ لأنها لا تخص واحداً بعينه، وإذا رُكِّبها مع (ال) التعريف مثلاً أُنَّجَّه معناها إلى الخصوص. ولو زيد في التركيب فقليل: الرجل الكريم زاد ذلك في تخصيصها أكثر⁵⁵.

هل تتبّه علماءنا الأوائل لأهمية سياق الحال ولدوره في تحديد المعاني وتعيينها؟

من الباحثين المحدثين من أشار إلى دور علمائنا الأوائل في موضوع سياق الحال، ومنهم من لم يُشير إلى ذلك، على أنّ الذين أشاروا إلى دور علمائنا الأوائل في سياق الحال انقسموا قسمين: قسم يزعم أنّ هناك فروقاً بين ما كان يقصده علماءنا الأوائل في هذا الدرس اللغوي، وبين ما يقصده التداوليون المحدثون فيه، وقسم آخر يرى أنّ علماءنا الأوائل أدركوا مفهوم سياق الحال بمثل إدراك التداوليين فيه في البحث اللغوي الحديث. وبذلك يمكن تصنيف آرائهم في هذه المسألة إلى ثلاثة آراء:

أصحاب الرأي الأول:

لم يُشيروا إلى أي دور لعلمائنا الأوائل في سياق الحال، ونسب بعضهم⁵⁶ اكتشاف هذه النظرية إلى مدرسة لندن، قال الراجحي: "المعروف أنّ هذه النظرية تُنسب إلى مدرسة لندن اللغوية وبخاصة إلى الأستاذ فيرث"⁵⁷، لكنّ -فيما

⁵²د. الراجحي (عبد)؛ فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، [د ت]، ص 167. وينظر: الشهري (عبد) الهادي بن ظافر؛ استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 40، 41.

⁵³ينظر: د. السامرائي (مهدي صالح)؛ المجاز في البلاغة العربية، ط 1، مكتبة دار الدعوة، حماة - سورية، 1974م، ص 219، 220.

⁵⁴ينظر: د. المبارك (محمد)؛ فقه اللغة وخصائص العربية، ط 4، دار الفكر، بيروت، [د ت]، ص 182، 183.

⁵⁵ينظر: د. السامرائي (مهدي)؛ المجاز في البلاغة العربية، ص 220، 221.

⁵⁶ينظر: د. السّعان (محمد)؛ علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، [د ت]، ص 310، 311. وينظر: د. كريم زكي؛ التعبير الاصطلاحي دراسة في تأصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية، ط 1، مكتبة الانجلو المصرية، 1985م، ص 15، وما بعدها.

يبدو لي - أن الراجحي اضطرب رأيه في هذه المسألة، إذ يقول في موضع آخر: "الحق أن سياق الحال ليست من ابتكار الأستاذ فيرث، وإنما يرجع بعض ملاحظها إلى لغويي القرن التاسع عشر"⁵⁸، وأشار في موضع ثالث في المصدر ذاته: إلى أن العرب الأوائل كانت لهم إشارات شبيهة بفكرة سياق الحال. وأكثر من ذلك عندما أكد في بعض كتبه الأخرى: إدراك العرب القدماء فكرة سياق الحال كما سيأتي في موضع لاحق.

أصحاب الرأي الثاني:

أشاروا إلى دور علمائنا الأوائل في نظرية السياق، وزعموا أن هناك فروقا بين مفهوم علمائنا القدماء وبين مفهوم التداوليين في العصر الحديث. يقول أحدهم: "قد شاع المقام عند العرب قديماً عندما استعملوه في الدراسات البلاغية. في حين استعمل كثير من المحدثين، خصوصاً الغربيين مصطلح السياق. وإذا نظرنا إلى كل منهما، فإننا قد نجد فروقاً بين ما كان يقصده البلاغيون العرب، وما يقصده التداوليون في البحث اللغوي الحديث"⁵⁹.

أصحاب الرأي الثالث:

يقولون بإدراك علمائنا القدماء لسياق الحال يمثل إدراك التداوليين المحدثين له في الدرس اللغوي، ومن هؤلاء الراجحي - وقد سبقت الإشارة إلى تناقض رأيه في هذه المسألة - يقول هنا: "وقد لا يكون بعيداً عما نحن فيه أن نشير إلى أن العرب القدماء كانت لهم إشارات إلى الموقف، أو المقام أو غير ذلك مما قد يُشبه فكرة سياق الحال من هذه الإشارات ما أفرده المفسرون لمعرفة أسباب النزول... ومن إشارات اللغويين العرب إلى مثل هذه الفكرة ما عرض له ابن جني في غير موضع من كتبه، كتقريره أن اللغوي لا ينبغي أن يكتفي بالسماع، بل ينبغي أن يجمع إليه الحضور والمشاهدة، أي: عليه أن يحيط بظروف الكلام"⁶⁰، ويؤكد في كتابه فقه اللغة إدراك ابن جني لسياق الحال، يقول: "لقد كان ابن جني على إدراك واضح بهذا الجانب فعرض له في أكثر من موضع، منها ما قرّر فيه أن المعاني قد لا يُوصَل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها، ومن ثم لا ينبغي أن يكتفي اللغوي بالسماع، بل ينبغي أن يجمع إليه الحضور والمشاهدة، أي: يحيط بظروف الكلام"⁶¹، ويقول أيضاً: "ويؤكد إدراك ابن جني لسياق الحال ما ذكره في موضع آخر، حيث يتناول العوامل التي تؤثر في المعنى؛ كالنبر والتنغيم والاستعانة بإشارات من الوجه أو اليدين أو غير ذلك"⁶² فالواضح أن كلام الراجحي هنا مختلف عن كلامه في الموضوع السابق.

⁵⁷د. الراجحي(عبده)؛ اللغة وعلوم المجتمع، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 2004م، ص22، 23.

⁵⁸د. الراجحي(عبده)؛ اللغة وعلوم المجتمع، ص23 - 31.

⁵⁹الشهري (عبد الهادي)؛ استراتيجيات الخطاب، ص40، 41. وينظر: د. تمام حسان؛ الأصول دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ط 1، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، 1981م، ص333. ود. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص352.

⁶⁰د. الراجحي (عبده)؛ اللغة وعلوم المجتمع، ص31، 32.

⁶¹د. الراجحي(عبده)؛ فقه اللغة في الكتب العربية، ص167.

⁶²المصدر السابق، ص168.

ويقول تمام حسان: "لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريباً على زماهم لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصرة في دراسة اللغة"⁶³ على أننا نلاحظ أنّ تمام حسن يفضل استخدام مصطلح المقام على مصطلح السياق. علّق أحد الباحثين على ذلك بقوله: "إلا أننا نرى أنّ مصطلح السياق هو المصطلح الأنسب؛ للعلّة التي يراها تمام حسان"⁶⁴.

والذي يبدو لي أنّ تسمية هذه الظاهرة بالمقام، أو بسياق الحال، أو بمقتضى الحال، أو بالنّصبة، أو غير ذلك من المصطلحات، كلها تصبّ في قالب واحد، ذلك أنّ مراد الباحثين قديماً وحديثاً من هذه الظاهرة لا يخرج عن البحث في الظروف المحيطة بالنصوص ودورها في تحديد المعاني وتوضيحها. يقول التفنازاني(792هـ): "مقتضى الحال مختلف فإنّ مقامات الكلام متفاوتة والحال والمقام متقاربا المفهوم"⁶⁵. ويقول تمام حسان: "الفرق بين ما يسميه الناس (نص القانون) وبين ما يسمونه (روح القانون): هو فرق ما بين الاكتفاء بمعنى المقال، وبين عدم الاكتفاء به، والغوص وراء المراد الحقيقي للمشرع وهو معنى المقام"⁶⁶.

شواهد تثبت إدراك علمائنا الأوائل لنظرية السياق:

مما يدل على إدراك الأوائل لأهمية السياق ودوره في تحديد المعنى ما يلي:

يقول الشافعي(204هـ): "إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرّف من معانيها، وكان ممّا تعرّف من معانيها اتّساع لسانها. وأنّ فطرته أنّ يُخاطب بالشيء منه عامّاً ظاهراً يُرادُ به العامُّ الظاهر، ويُستغنى بأوّل هذا منه عن آخره. وعامّاً ظاهراً يُرادُ به العامُّ ويَدْخُلُهُ الخاصُّ، فَيُسْتَدَلُّ على هذا ببعض ما خُوِطِبَ به فيه. وعامّاً ظاهراً يُرادُ به الخاصُّ. وظاهراً يُعرّف في سياقه أنه يُرادُ به غيرُ ظاهره"⁶⁷، وقد أشار الشافعي في رسالته عدّة مرات إلى دور السياق وأهميته في تحديد المعاني، وعنون لأحد أبوابها بقوله: "باب الصّنف الذي يُبيّن سياقه معناه"⁶⁸. كذلك الجاحظ(255هـ)، وكان يسمّي سياق الحال بالنّصبة، يقول: "جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العَقْد، ثم الحَطّ، ثمّ الحال التي تُسمّى نصبةً، والنّصبة هي الحال الدالّة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقتصر عن تلك الدلالات"⁶⁹، وقال في موضع آخر: "وأما

⁶³ د. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

⁶⁴ الشهري(عبد الهادي)؛ استراتيجيات الخطاب، ص39، 40.

⁶⁵ التفنازاني(سعد الدين مسعود بن عمر)؛ المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: د. عبد الحميد هنداي، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2001م، ص153.

⁶⁶ د. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص337، 338.

⁶⁷ الشافعي(محمد بن إدريس)؛ الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط 2، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1979م، ص51، 52.

⁶⁸ الشافعي؛ الرسالة، ص62.

⁶⁹ الجاحظ (عمرو بن بحر)؛ البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، [د ت]، 1 / 76.

التَّصْبَةُ فهي الحالُ الناطقة بغير اللفظ، والمشيئةُ بغير اليد⁷⁰. أفلا يُعَدُّ كلامُ الجاحظ هذا في صلب موضوع سياق الحال؟ .

كذلك ابن قتيبة (276هـ) ينصح الخطيب العربي بالالتزام بأمر، منها قوله: "تكون عنايته بالكلام على حسب الحال، وقدرِ الحُفْل، وكثرةِ الحُشْد، وجمالةِ المقام"⁷¹. وابن جني (392هـ) يتكلم عن سياق الحال بوضوح أكثر، يقول: "فلت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمر، والخليل، وسبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومَن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤدّيه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطرّ إلى قُصود العرب، وغوامض ما في أنفسها"⁷²، ويقول أيضاً: "ومن ذلك ما يروى في الحديث: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"⁷³. أي: لا صلاة كاملة أو فاضلة، ونحو ذلك. وقد خالف في ذلك من لا يُعَدُّ خلافه خلافاً"⁷⁴.

كذلك الشاطبي يقول: "إن كل خبر يقتضي في هذه الجهة أمورًا خادمة لذلك الإخبار، بحسب المخبر، والمخبر عنه، والمخبر به، ونفس الإخبار، في الحال والمساق، ونوع الأسلوب: من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب، وغير ذلك"⁷⁵ فقول الشاطبي: الأمور الخادمة. هو ذاته ما يقصده المحدثون بقولهم: مجموع الظروف التي تحيط بالكلام.

ويقول القزويني: "ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يُبيِّن مقام التعريف، ومقام الإطلاق يُبيِّن مقام التقييد، ومقام التقديم يبيِّن مقام التأخير، ومقام الذكر يبيِّن مقام الحذف، ومقام القصر يبيِّن مقام خلافه، ومقام الفصل يبيِّن مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبيِّن مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكوي يبيِّن خطاب العي"⁷⁶. فكلام القزويني هذا كما ذكر بعض الباحثين⁷⁷ يدلّ على الاهتمام بالمعنى الاجتماعي النابض بالحياة، و"جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءاً منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالكلم... وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ والجغرافيا والغايات والمقاصد"⁷⁸.

⁷⁰ الجاحظ؛ البيان والتبيين، 1 / 81.

⁷¹ ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)؛ تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، ط 2، دار التراث، القاهرة، 1973م، ص 13.

⁷² ابن جني؛ الخصائص، 1 / 248.

⁷³ البيهقي، أبوبكر أحمد بن الحسين (ب ت). السنن الكبرى: دار الفكر. 3 / 57.

⁷⁴ ابن جني؛ الخصائص، 2 / 371، 372.

⁷⁵ الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)؛ الموافقات في أصول الشريعة، عن بضبطه وتفصيله ووضع تراجمه: محمد عبد الله دراز، ط 2، يُطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1975م، 2 / 66، 67.

⁷⁶ الخطيب القزويني؛ الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1985م، ص 11، 12.

⁷⁷ ينظر: د. تمام حسان؛ الأصول، ص 333.

⁷⁸ المصدر السابق.



وبعد، فهذا قليل من كثير مما يدلّ على أنّ العرب الأوائل اهتموا كثيراً بالمعنى وبكل الوسائل التي تحدّده وتوضحه، ومن بينها: (سياق الحال). وكيف لا وفهم المعاني في اللغة العربية يترتّب عليه الوصول إلى فهم أحكام الشريعة، فالقرآن الكريم ﴿بلسان عربي مبين﴾⁷⁹، وكذلك السنة المطهّرة، وهما المصدران الرئيسان لأحكام الشريعة الإسلامية. وإنّ ما نلمسه من وجود تلك الاختلافات التي وقعت بين الفقهاء في أحكام الشريعة لكثير منها يرجع إلى اللغة العربية. والأمثلة على ذلك كثيرة مُثَبِّتَةٌ في كتب الفقه الإسلامي، وقد مرّ بنا قبل قليل الحديث الشريف الذي يتعلق بصلاة جاز المسجد، فمن كان من الفقهاء يهتم بسياق الحال في فهم مقاصد الشريعة، أدرك بفهمه الواسع، أنّ المقصود من هذا النص هو: الأفضلية والكمال؛ ولذلك لم يحكم ببطان الصلاة إذا كانت في غير الجماعة.

ومن لم يدرك من الفقهاء أهمية سياق الحال في فهم النصوص، أو لم يأخذ به واعتمد على ظاهر النصوص فقط، حكم ببطان صلاة جاز المسجد إنّ لم تكن في المسجد مع الجماعة. ولا شك أنّ الفرق بين الحكمين شاسع وكبير.

ومما يدلّ على اهتمام علماء الإسلام من اللغويين والفقهاء والمفسرين والمحدّثين وغيرهم بالظروف المحيطة بالنصوص (سياق الحال)، أنهم كانوا "يوردون النصوص على التقديم للنص بشرح مقامه الذي قيل فيه، ولهذا أيضاً يصبح شرح أيّ نص من النصوص أكثر من مجرد معاني الحمل التي يتكوّن منها النص، فلو تصفّحنا ديوان أيّ شاعر لوجدنا سيرة الشاعر، وصلاته بالأحداث مقدّمة لا بدّ منها للديوان، ولهذا أيضاً كانت أسباب النزول هامة في تفسير أيّ القرآن"⁸⁰، فألّفت الكتب في أسباب نزول القرآن الكريم، وفي أسباب ورود الحديث الشريف، وفي مقاصد الشريعة، وفي أصول الفقه، ووجدنا منهم أيضاً اهتمامات بالقصص والمناسبات المتعلقة بكلام العرب شعراً ونثراً، وغير ذلك مما له علاقة بالجوانب التي تمسّ الظروف المحيطة بالنصوص. وهذا كله يدل على تنبه الأوائل لأهمية سياق الحال، وأثره في تعيين المعاني، لتصل إلى المستقبل كما أرادها أصحابها. يقول تمام حسان: "ينبغي لنا أن نشير إلى أنّ المفسرين قد فطنوا منذ زمن سحيق في القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه؛ فكان فهمهم لهذا الفرق تفرّيقاً منهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي"⁸¹، ولنتأمّل كلام بعض الأوائل عن أهمية معرفة أسباب نزول آيات القرآن الكريم، وأثرها العظيم والهائم في الوصول إلى التفسير الصحيح للآيات الكريمة، يقول الواحدي (468هـ): "إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تُصَرَّفُ العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"⁸²، فهو إذن يعدّ سياق الحال شرط وجوب وصحة معاً للوصول - كما قال - إلى معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها. وكذلك السيوطي يُعدّد فوائد السياق في فهم المعنى، ويحتمها بقوله: "ومنها: الوقوف على المعنى وإزالة

79 الآية 195، الشعراء.

80. د. تمام حسان؛ الأصول، ص 334، 335.

81. د. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 339.

82 الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد)؛ أسباب النزول، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، 1968م، ص 4.

الإشكال⁸³، كذلك يذكر السيوطي أمثلة على اعتماد الصحابة والعلماء من بعدهم على أسباب النزول للوصول إلى فهم أحكام الشريعة من الآيات الكريمة، ومن ذلك مثلاً قوله: "ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾"⁸⁴ الآية فإنَّ ظاهر لفظها لا يقتضي أنَّ السَّعْيَ فَرَضٌ. وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيته تمسُّكاً بذلك، وقد رَدَّت عائشة على عروة في فهمه ذلك بسبب نزولها، وهو أنَّ الصحابة تَأَمَّنُوا من السَّعْيِ بينهما؛ لأنه من عمل الجاهليَّة. فنزلت⁸⁵. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ علماء أسباب النزول قد اهتموا بأدقِّ تفاصيل الظروف المحيطة بالآيات، كالبيئة التي نزلت فيها الآية الكريمة، وزمانها، وهل الآية مكية أو مدنية، حضرية أو سفريَّة، نهارية أو ليلية، صيفية أو شتائية، وما تَكَرَّرَ نزولها، وما تَأَخَّرَ حكمها عن نزولها، وما تَأَخَّرَ نزولها عن حكمها، وكيفيَّة إنزالها، ومعرفة الوقف والابتداء، وبيان الموصول لفظاً المفصول معي، ومعرفة الإمالة والفتح وما بينهما، والإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب، والمد والقصر، ومعرفة المحكم في القرآن والمتشابه، والخاص والعام، والمجمل والمفصل، والمطلق والمقيَّد، والحقيقة والمجاز، وقد عدَّ منها السيوطي ثمانين نوعاً⁸⁶.

ولقد نظرت في بعض كتب شروح الحديث، فوجدت أصحابها يعتمدون كثيراً على السياق في شرح الحديث الشريف، وفي استنباط الأحكام منه. فمثلاً: فتح الباري بشرح صحيح البخاري تَكَرَّرَتْ فيه كلمة السياق أكثر من (470) مرة. ومن ذلك مثلاً: (وجميع ما قدمناه مبني على ظاهر السياق الوارد هنا)، (وهو ظاهر السياق ويؤيده ما رويناه في فوائد العراقيين)، (وكأن من أدرجه في رواية بن عباس مشى على ظاهر السياق)، (ففي السياق ما يستأنس به لذلك)، (بل السياق يرشد إلى أنه قبل قوله فيه)، (فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد)، (وهذا السياق يدل على أنها في ذلك الوقت كانت قد اندرست). وقال ابن حجر: "التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويُفهم ذلك من السياق"⁸⁷. وينقل عن ابن عطية قوله: "(إنما) لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر إن دخل في قصة ساعدت عليه"⁸⁸. وكذلك نلاحظ دور السياق بارزاً أثناء شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: (أو امرأة)، حيث يقول: "قيل: التنصيص عليها من الخاص بعد العام للاهتمام به. وتعقبه النووي بأنَّ لفظ دنيا نكرة وهي لا تعم في الإثبات فلا يلزم دخول المرأة فيها. وتعقب بكونها في سياق الشرط فتعم"⁸⁹.

⁸³ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)؛ الإتيان في علوم القرآن، ضبطه وصحَّحه وخرَّج آياته: محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2003م، 1 / 59.

⁸⁴ الآية 158 البقرة.

⁸⁵ السيوطي؛ الإتيان في علوم القرآن، 1 / 59، 60، 61.

⁸⁶ ينظر: المصدر السابق، 1 / 16.

⁸⁷ ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي)؛ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، راجعه: قصي محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ط 1، دار الريان للتراث، القاهرة، 1986م، 1 / 23.

⁸⁸ المصدر السابق، 1 / 19.

⁸⁹ المصدر السابق، 1 / 24.

يقول أحمد أمين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "كان يجتهد في تعرف المصلحة في أحكامه، وهو أقرب شيء إلى ما يعبر عنه الآن بالاسترشاد بروح القانون لا بحرفيته"⁹⁰، ويقول تمام حسان عن عمر أيضاً: "إنَّ عمر لم يكن يكفي بمعنى المقال، أو بعبارة أخرى لم يكن يكفي بمنطوق الآية أو الحديث، وإنما كان يتوغل في سبيل معرفة أسباب النزول وظروفه الاجتماعية والتاريخية، أي: أنه كان يتخطى المعنى الحرفي إلى المعنى الاجتماعي ولا يقف عند معنى المقال وإنما يضم إليه معنى المقام"⁹¹.

ويدخل في تلك الظروف المحيطة أي: سياق الحال أمور كثيرة غير التي سبقت، منها على سبيل المثال:

1. الحركة الجسمية:

يكاد يُجمع الباحثون على أنَّ الحركة الجسمية لها علاقة كبيرة وهامة في توضيح المعاني، والحركة الجسمية كما يقول بعض الباحثين: "ليست مسألة عضوية يستخدمها الإنسان كيفما اتفق، وإنما هي نظام يتعلمها الإنسان داخل المجتمع، ولها أنماطها الخاصة بالثقافة"⁹².

هل تنبّه علماءنا الأوائل لأهمية العلاقة بين الحركة الجسمية والمعاني؟

يرى بعض الباحثين أنَّ هذه العلاقة من اكتشافات العصر الحديث، وينسبون هذا الاكتشاف إلى العالم الأنثروبولوجي (راي بير دوسل). يقول الراجحي في معرض حديثه عن اللغة والحركة الجسمية: "هذا ميدان جديد من ميادين الدرس، أخذ يسلك طريقه إلى البحث العلمي في السنوات الأخيرة، واصلاً درس اللغة بدراسة المجتمع والإنسان. وهو ثمرة من ثمرات اتساع علوم الاتصال، ويمثل الآن جانباً مهماً من جوانبه. وصاحب هذا العلم الذي ارتاد طرائقه وأصل منهجه هو العالم الأنثروبولوجي راي بيردوسل"⁹³.

والذي يبدو لي هو أنَّ علماءنا الأوائل تنبّهوا لهذه العلاقة أيضاً، ونجد ذلك واضحاً في مؤلفات كثيرين منهم، وإشارات كثيرة نُقلت عنهم تدل على اهتمامهم بهذه العلاقة، وفيما يلي أمثلة على ذلك: يقول الجاحظ (255هـ): "أما الإشارة فباليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعدَ الشخصان، وبالثوب والسيف، وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجراً، ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً"⁹⁴، ولنتأمل أيضاً قوله في أهمية الحركة الجسمية للمعاني، يقول: "والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العونُ هي له، ونعم الترجمانُ هي عنه. وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تُعني عن الخط"⁹⁵ ويزيد في توضيح أهمية الإشارة فيقول: "وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك

⁹⁰ أمين (أحمد)؛ فجر الإسلام - يبحث عن الحياة العقلية في صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية -، ط 11، ملتزمة الطبع والنشر: مكتبة النهضة المصرية لأصحابها حسن محمد وأولاده، القاهرة، 1975م، ص 238.

⁹¹ د. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 338.

⁹² د. الراجحي (عبد)؛ اللغة وعلوم المجتمع، ص 42.

⁹³ المصدر السابق، ص 41.

⁹⁴ الجاحظ؛ البيان والتبيين، 1 / 77.

⁹⁵ المصدر السابق 1 / 78، 79.

من الجوارح، مرفقٌ كبير ومغونة حاضرة، في أمورٍ يسترّها بعضُ النَّاسِ من بعض، ويُخفونها من الجليسِ وغيرِ الجليس. ولولا الإشارةُ لم يتفاهم النَّاسُ معنَى خاصِّ الخاصِّ، ولجَّهوا هذا البابَ البتَّةَ⁹⁶، ثم ساق أبياتاً من الشعر، فقال: "وقد قال الشاعر في دلالات الإشارة:

أشارتْ بطَرْفِ العينِ خيفةً أهلها ** إشارةً مذعورٍ ولم تتكلم
فأيقنتُ أنَّ الطَّرْفَ قد قال مرحباً ** وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيّم

وقال الآخر:

وللقلب على القلب ** دليلٌ حين يلقاه
وفي النَّاسِ من الناسِ ** مقاييسُ وأشباهُ
وفي العينِ غنىٌ للمر ** أن تنطقَ أفواه⁹⁷

إلى آخر الأبيات التي ذكرها في هذا المعنى. والتي تدل على أنَّ أصحابها كانوا على علم بأثر الحركة الجسمية في توضيح المعاني. وقد لا أكون مبالغاً إذا قلت إنَّ عامة الناس على علم بذلك، لأنهم معنيون بهذه الأبيات.

ويستمر الجاحظ في الحديث عن الحركة الجسمية، فيقول: "وحسُنُ الإشارة باليدِ والرأسِ، من تمام حسن البيان باللسان، مع الذي يكون مع الإشارة من الدَّلِّ والشَّكْلِ والتَّقْتُلِ والتَّشْيِي، واستدعاء الشَّهْوَةِ، وغير ذلك من الأمور"⁹⁸.

فإذا انتقلنا من عصر الجاحظ إلى عصر ابن جني(392هـ) نجد ابن جني بعد أن تحدث في هذا المعنى، وأطال الشرح فيه، ذكر قول الشاعر:

تقول - وصكّت وجهها بيمينها - ** أبغلي هذا بالرحى المتقاعس!

ثم علّق عليه بقوله: "فلو قال حاكيا عنها: أبغلي هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجّبة منكراً، لكنّه لما حكى الحال فقال: وصكّت وجهها، علّم بذلك قوّة إنكارها، وتعاضّم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غيرُ مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بما أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل: ليس المخبر كالمعابن، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكّت وجهها، لم نعرف به حقيقة تعاضّم الأمر لها. وليست كلّ حكاية تُروى لنا، ولا كلّ خبر يُنقل إلينا يُشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة - كانت - به. نعم ولو نُقلت إلينا لم نُقد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها" ثم ذكر أبياتاً أخرى

⁹⁶المصدر السابق.

⁹⁷المصدر السابق.

⁹⁸المصدر السابق.

ووضَّح دور الحركة الجسمية في توضيح المعنى، ثم ختم كلامه بقوله: "وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنسانا في الظلمة"⁹⁹.

وإذا كان علماء الفسيولوجيا يقولون: إنَّ عضلات الوجه يمكنها أن تقدِّم للإنسان عشرين ألف تعبير وجهي¹⁰⁰، فإنَّ الثعالبي (430هـ) ذكر منها قرابة الأربعين تعبيراً من التعبيرات والمعاني التي تتولَّد عن حركات العين فقط¹⁰¹.

2. ما يُعرَّف عند اللغويين بـ(اللغة الجانبية):

مصطلح قصد به اللغويون تلك "الجوانب الصوتية التي تصاحب الكلام. أي أنها ليست تلك الألفاظ التي ينطقها المتكلم ولكنها حالة الصوت عند نطق الألفاظ ارتفاعاً أو انخفاضاً أو تنغيماً أو غير ذلك"¹⁰²، فالتغيّر في طبقات الصوت أثناء الكلام يساعد على تحديد المعاني؛ فلا شكَّ في أنَّ نغمة الفرح غير نغمة الحزن، ونغمة الرجاء غير نغمة خيبة الرجاء¹⁰³ وهكذا.. فتغيّر طبقات الصوت وتنوعها يدل على معاني مختلفة لا تحمله الألفاظ وحدها، بل قد تؤدي أحياناً عكس ما تؤديه الألفاظ المنطوقة ذاتها¹⁰⁴.

كذلك فإنَّ سرعة الصوت وبُطْأه تُرجع إلى ما يقتضيه حال الخطاب، فالسرعة الزائدة تدل في الأغلب على الحدة والغضب أو الرأي القاطع... أما النطق البطيء المقطَّع فالأغلب أنه يُشير إلى السخرية أو عدم الرضا أو عدم التصديق¹⁰⁵.

هل اهتم علماءنا الأوائل بهذه اللغة الجانبية؟

الذي يبدو لي أنَّ علماءنا الأوائل اهتموا بهذه اللغة الجانبية (اللغة الصوتية)، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قول ابن جني: "قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذف فيه الصفة لِمَا دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتَه. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكّن الصوت بإنسان وتفخّمه فتستغني

⁹⁹ ابن جني؛ الخصائص، 1 / 245، 246، 247.

¹⁰⁰ ينظر: د. الراجحي (عبده)؛ اللغة وعلوم المجتمع، ص 42.

¹⁰¹ ينظر: أبو منصور الثعالبي؛ فقه اللغة وسر العربية، حققه ورتبه ووضع فهرسه: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شليبي. ط 3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. [د ت] ص 122، 123، 124.

¹⁰² د. الراجحي (عبده)؛ اللغة وعلوم المجتمع، ص 36.

¹⁰³ ينظر: د. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 226.

¹⁰⁴ ينظر: د. الراجحي (عبده)؛ اللغة وعلوم المجتمع، ص 36.

¹⁰⁵ المصدر السابق، ص 39.

بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سَمَّحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغنى ذلك عن قولك: إنسانا لئِما أو لِحْزًا أو مَبْخَلًا أو نحو ذلك¹⁰⁶.

التأنيح:

من خلال ما سبق يمكنني أن أقرّر ما يلي:

1. للإعراب قيمة حيويّة في تحديد المعنى وتوضيحه، وتفسير القرآن من غير معرفة بالإعراب هو افتراء وكلام الله منه براء، وإعراب النصوص مدخلٌ بالغ الأهمية، وأساسٌ متينٌ لفهم المعاني الفهم السليم الصحيح.
2. مثلما أدرك الأوائل حكم الإعراب على المعنى، أدركوا أيضًا حكم المعنى على الإعراب، فألزموا المتكلم اتباع القواعد النحوية، وعدّوا ذلك تعويضًا عن السليقة العربية السليمة، لكنهم في الوقت ذاته لم يسلموا للقواعد النحوية إذا أدّت إلى معنى غير سليم أو غير مناسب.
3. لسياق الحال دور بارز في الدرس اللغوي وهو من القرائن التي يُعتمَدُ عليها في توضيح المعاني.
4. آراء الباحثين المحدثين حول إدراك علمائنا الأوائل لنظرية السياق، كانت منقسمة إلى ثلاثة أقسام: فمنهم من لم يُشر إلى إدراكهم له عندما تناول نظرية السياق، ومنهم من يرى أنهم أدركوه ولكن بطريقة مختلفة عن إدراك التداوليين المحدثين، ومنهم من ذهب إلى أنهم أدركوه يمثل إدراك التداوليين المحدثين.
5. الدلائل والشواهد تؤكّد أنّ علماءنا الأوائل قد أدركوا السياق يمثل إدراك التداوليين المحدثين في الدرس اللغوي.
6. تسمية هذه الظاهرة بالمقام، أو سياق الحال، أو بمقتضى الحال، أو بالنّصبة، أو غير ذلك من المسميات، لا تعني أنّ هناك اختلافًا في الجوهر، فكلها تعني البحث في الظروف المحيطة بالنصوص ودور تلك الظروف في تحديد المعاني وتوضيحها.

¹⁰⁶ ابن جني؛ الخصائص، 2 / 371، 372.

المصدر والمراجع:

- 1- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1952). الخصائص: تحقيق: محمد علي النجار. (ط 2)، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- 2- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (1986). فتح الباري بشرح صحيح البخاري: راجعه: قصي محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب. القاهرة: دار الريان للتراث.
- 3- ابن عقيل الهمداني، بهاء الدين عبد الله (ب ت). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2.
- 4- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1997). الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 5- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (1973). تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر. (ط 2)، القاهرة: دار التراث.
- 6- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله (ب ت). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- 7- الألويسي، محمود (ب ت). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم: ضبطه وصحّحه: علي عبد الباري عطية.
- 8- أمين، أحمد (1975). فجر الإسلام: يبحث عن الحياة العقلية في صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية. (ط 11)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- 9- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1957). أسرار العربية: تحقيق: محمد البيطار، دمشق: مطبعة الترقّي.
- 10- البيهقي، أبوبكر أحمد بن الحسين (ب ت). السنن الكبرى: دار الفكر.
- 11- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (2001). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: تحقيق: عبد الحميد هندواوي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 12- الثعالبي، أبو منصور (ب ت). فقه اللغة وسر العربية، حققه ورتبه ووضع فهرسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي. (ط 3). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 13- الجاحظ، عمرو بن بحر (ب ت). البيان والتبيين: تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل.

- 14- الجرجاني، عبد القاهر (1987). دلائل الإعجاز: حقيقه وقدم له: محمد رضوان الدّاية، وفايز الدّاية. (ط 2). دمشق: مكتبة سعد الدين.
- 15- حبيب، عبدالفتاح محمد (1999). كتاب النحو العربي بين الصناعة والمعنى:
- 16- حسنّان، تّمّام (1981). الأصول دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- 17- حسنّان، تّمّام (ب ت). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- 18- الخطيب القزويني (1985). الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 19- الراجحي، عبده (ب ت). فقه اللغة في الكتب العربية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 20- الراجحي، عبده (2004). اللغة وعلوم المجتمع. (ط 2). بيروت: دار النهضة العربية.
- 21- الزجاجي، أبو القاسم (1996). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط 6، دار النفائس.
- 22- زكي، كريم (1985). التعبير الاصطلاحي دراسة في تأصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- 23- الزمخشري، محمود بن عمر (1977م). المستقصى في أمثال العرب: (ط 2)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 24- الزمخشري، محمود بن عمر (1993). المفصل في صنعة الإعراب: قدم له وبوّبه: علب بو ملحّم. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- 25- السامرائي، مهدي صالح (1974). المجاز في البلاغة العربية. حمّاة: مكتبة دار الدعوة.
- 26- السعدي، عبد القادر عبد الرحمن (2000). القيمة المعنوية لتغيير الحركة في آخر الكلمة. مجلة الأحمديّة، (6)، 253-292.
- 27- السّعران، محمود (ب ت). علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 28- سلمان، عدنان محمد (2001)، اللغة والمناسبات العقلية. مجلة الأحمديّة، (9)، 159-200.
- 29- السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف (1994). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وحاد مخلوف جاد، وزكريا عبد المجيد النوتي، قدم له وقرّظه: أحمد محمد صيرة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 30- سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988). الكتاب: تحقيق وشرح عبد السلام هارون. (ط 3). بيروت: دار الكتب العلمية.



- 31- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2003). الإتقان في علوم القرآن: ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 32- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (1975). الموافقات في أصول الشريعة: عنى بضبطه وتفصيله ووضع تراجمه: محمد عبد الله دراز. (ط 2). بيروت-لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- 33- الشافعي، محمد بن إدريس (1979). الرسالة: تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. (ط 2). القاهرة: مكتبة دار التراث.
- 34- الشهري، عبد الهادي بن ظافر (2004). استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: بنغازي: دار الكتب الوطنية.
- 35- الشيمائي، عبد السلام مخزوم (2003). ثنائية اللغة والكلام البحث عن الجذور. مجلة الأسمرية، (1)، 295-331.
- 36- الصالح، صبحي (1978). دراسات في فقه اللغة (ط 7). بيروت: دار العلم للملايين.
- 37- عباس، إحسان (1981). تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري. (ط 3). بيروت: دار الثقافة.
- 38- عطّار، أحمد عبد الغفور (1990). الصحاح ومدارس المعجمات العربية. (ط 4). مكة المكرمة.
- 39- عمّارة، إسماعيل أحمد (1992). خصائص العربية في الأفعال والأسماء - دراسة لغوية مقارنة مزيدة ومعدّلة. (ط 2). عمان: دار حنين للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة.
- 40- عون، علي أبو القاسم (2006). بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم. طرابلس: دار المدار الإسلامي.
- 41- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1980). معاني القرآن (ط 2). بيروت: عالم الكتب.
- 42- القاضي الجرجاني، علي بن عبدالعزيز (ب ت). الوساطة بين المتنبي وخصومه: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي. بيروت: المكتبة العصرية.
- 43- القيسي القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب (2002). مُشكّل إعراب القرآن، حققه وعلّق عليه: ياسين محمد السوّاس. (ط 3). دمشق: دار اليمامة.
- 44- الكافيحي، محيي الدين (1993). شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: فخر الدين قباوة. (ط 3)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- 45- كرم، المختار (2006). الأسلوب والإحصاء. تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.



- 46-المبارك، محمد (ب ت). فقه اللغة وخصائص العربية. (ط 4)، بيروت: دار الفكر.
- 47-هلال، محمد محمود (1975)، التقعيد النحوي بين اللفظ والمعنى. مجلة كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية. (2)، 87 - 106.
- 48-الواحي، أبو الحسن علي بن أحمد (1968). أسباب النزول، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.